مجانية التعليم: قراءة نقدية لمحتوى المفهوم.

د. يوسف بن صالح

كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس– تونس

تاريخ الإرسال:2023/08/29 تاريخ القبول: 2024/03/12

ملخص: من ضمن المفارقات في عصر العولمة أو ما بعد الحداثة أو الرأسمالية المتوحشة أن نتحدث عن مجانية في بعض المؤسسات أو القطاعات. فالتعليم التونسي من ضمن شعاراته أو مبادئه المجانية وهو مفهوم فيه لبس على ما نرى. فالنفقات على المدرسة تبدأ منذ دخول التلميذ المدرسة إلى أن يغادرها عند التخرج. وهذه النفقات من أدوات مدرسية باهظة الثمن ومن معاليم الترسيم ومن اشتراكات النقل ومن دروس خصوصية أثقلت كاهل العائلة و مصاريف يومية ولباس العودة المدرسية ومطبوعات... في انتظار نتائج موجبة وحراك اجتماعي وأفاق وأمال تتحقق للرواد خاصة بالنسبة للعائلات الضعيفة أو المتوسطة. فهناك تضحيات وضغوطات تعيشها العائلة التونسية من اجل مستقبل أفضل للأبناء. إلا أن الواقع اثبت أن مفهوم المجانية في التعليم أصبح محّل مراجعة ومساءلة. فالمغالطة المفاهيمية انعكست سلبا على عديد الأسر وتسببت في الهدر المدرسي وتراجع المردود المعرفي والقيمي وارتفاع نسب العنف وتذمر الأولياء من المدرسة وكلفتها ومستقبل مخرجاتها. كما بقي دائما الرأسمال الاقتصادي هو الرأسمال الرمزي الذي خوّل لأصحابه إعادة إنتاج ذواتهم ومكانتهم الاجتماعية، ترتب عنه أيضا إعادة إنتاج التفاوت المدرسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مفهوم المجانية، المدرسة العمومية، تكافؤ الفرص، النفقات المدرسية. إعادة الإنتاج، الخوصصة التعليمية.

Free education Critical reading of the content of the concept

Prof.ben salah youssef
Professeur contractuel à la Faculté des Arts et des Sciences Humaines, Sfax, Tunisie

Abstract: Among the paradoxes in the era of globalization, post-modernism, or savage capitalism is that we talk about freebies in some institutions or sectors. Tunisian education is among its free slogans or principles, and it is an ambiguous concept, as we see. Expenses on the school start from the time the student enters the school until he leaves it upon graduation. These expenses include expensive school supplies, fees, transportation fees, private lessons that burden the family, daily expenses, school uniforms, and publications... Waiting for positive results, social mobility, prospects, and hopes for the pioneers, especially for weak or medium families. There are sacrifices and pressures experienced by the Tunisian family for a better future for the children.

However, reality has proven that the concept of free education has become subject to revision and questioning. The conceptual fallacy reflected negatively on many families and caused school dropouts, a decline in cognitive and value returns, high rates of violence, and parents complaining about the school, its cost, and the future of its outputs. Just as economic capital has always remained the symbolic capital that empowered its owners to reproduce themselves and their social status, it also resulted in the reproduction of school and social inequality.

Keywords: the concept of free, public school, equal opportunities, school expenses . Reproduction, educational privatization.

مقدمة:

ينصّ إصلاح نوفمبر 1958 للتعليم على مبادئ كبرى وهي كل من المجانية والإجبارية وتكافؤ الفرص المدرسية. وهي جملة من الخطوط العريضة من أجل تحفيز الناشئة التونسية فجر الاستقلال على الإقبال على المدرسة بصّرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضعية الاجتماعية التي عليها العائلة في تونس. لان التركة الاستعمارية الثقيلة في كل المجالات لا سبيل للحدّ من تداعياتها سوى بالرهان على نشر التعليم في مختلف ربوع البلاد

وتجهيز الإدارة والمنشآت الحيوية بالإطارات والكفاءات. وعلى هذا الأساس قامت الدولة بإنشاء المدارس بمختلف مستوياتها والمبيتات والمطاعم وتجهيزها بالمستلزمات اللوجستية مع دعم الأدوات المدرسية والعمل على توفير النقل من أجل تمتيع أقصى عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم وترغيبهم.

حققت هذه المبادرة الوطنية جملة من المكاسب للدولة التونسية من ذلك التخفيض في نسب الأمية وبداية انتشار ثقافة تعليمية جديدة عند التونسيين تراهن على المدرسة والعلم واعتبار المعرفة جسر الحراك الاجتماعي وسمة التنمية بمختلف أنواعها. بدأت على غرارها الإدارة والمؤسسات تستقطب خريجو الجامعات. ولعلّ ذلك بحكم التكلفة الرمزية التي كانت تنفقها العائلة التونسية على أبنائها نظرا لتخصيص الدولة التونسية لحوالي ربع الميزانية للتعليم التونسي عند الإصلاح الأول. فقد لا نستغرب أنه كان يبلغ أحيانا عدد الأبناء بالمدرسة حتى من عائلة متوسطة أو فقيرة الحال، الخمسة أفراد في نفس الوقت.

إلا أن مفهوم المجانية، والذي يعتبر المنصف باي أول من أقره في 1942، ظل شعار المدرسة العمومية التونسية ويبدو انه أضحى نسبيا إلى درجة كبيرة فيمكن القول وان هناك نفقات أو ميزانية تستعد بها العائلة التونسية على مدار السنة للعودة المدرسية، لمختلف مستويات التلاميذ. كما أنّ هناك مفارقة وإشكال بالمنظومة التربوية التونسية وهو الرهان على التعليم للجميع واجباريته والحث على أهميته وقيمته ومع ذلك هو تعليم مشطّ ومكلف يمثل عبئا على العائلة التونسية المتوسطة والفقيرة تخصيصا. والأقصى من هذا هو بعد كل هذه السنين من المعاناة والإنفاق ومع ذلك تكون المخرجات السواد الأعظم منها عاطل عن العمل. وبالتالي التساؤل هنا عن نوع المصاريف والنفقات التي تنفقها العائلات على الجانب التربوي التعليمي والى أي مدى يصّح القول بمجانية التعليم في تونس، وهل أن هذه النفقات شكل من أشكال الاستثمار التربوي أم أنها واجبات مفروضة على العائلة التونسية؟

الإشكالية

تطرح ضمن هذا المبحث عديد التساؤلات متعلقة بالحقل التربوي وما تعيشه المدرسة التونسية من مفارقات. فالدولة التونسية التي راهنت على السلاح المعرفي وأرادته حق للجميع دون استثناء بناء على مبادئ تربوية تبدو نبيلة في ظاهرها من نوع المجانية والإجبارية والتكافؤ في الفرص التعليمية، إلا أن المؤشرات تدل على أن هذه المبادئ لم تتجلى ميدانيا ولم تستوفي شروطها، خاصة مفهومي المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية. بل قد يكون مفهوم المجانية الشكلي أخّل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. فهذه الحيرة الاجتماعية تجاه سياسة الدولة تدعونا للتساؤل عن مقاصد وحقيقة المجانية التعليمية، فهل هي شعار يتكرر ويذكر في النصوص القانونية المنظمة للحياة المدرسية أم هي رهان تسعى الإدارة التربوية لتحقيقه، كيف نصف التعليم بالمجانية والنفقات لا تنتهي؟ هل التعليم لا يكون ناجعا إلا إذا تجاوزنا مبدأ المجانية؟

أهداف الدراسة

من أهداف الدراسة الكشف وإماطة اللثام على مفهوم يحتوي على لبس ونوع من المغالطة وهو المجانية في التعليم، بناء على ملاحظات يومية لمصاريف طائلة تنفقها العائلة في سبيل تعليم أبناءها من نوع الأثمان الباهظة للأدوات المدرسية والمحفظة ومعاليم الترسيم والنقل والدروس الخصوصية، بحيث ليس من المجانية سوى الكلمة. كل هذا في ظل صمت سياسي أو تشجيع ممنهج نحو خوصصة المدرسة والتخلي تدريجيا عن المدرسة العمومية وضرب مبادئ التكافؤ في الفرص ومزيد الاصطفاء الطبقي والمزيد من الهدر والانقطاع والفشل الدراسي لضعاف الحال.

فالغاية من الدراسة هي نقدية بالأساس من خلال رصد أن مفهوم المجانية لم يستوفي شروطه وليس هناك تشجيع على التعليم العمومي مقارنة بالرهان على التعليم الخاص. الشيء الذي من شانه أن يغيّر من نظرة وتمثلات الفاعلين الاجتماعيين للمدرسة خاصة في الظرف المعولم وتصبح المدرسة فضاء الإقصاء بدل أن تكون حاضنة ومؤسسة تنشئة اجتماعية مما

يزيد من النقمة والسخط عليها والتمرد عليها أحيانا من تلامذتها من خلال ارتفاع وتيرة العنف المدرسي والنبرة والعبث بالأثاث وغيرها من السلوكات المحفوفة بالمخاطر.

المنهجية المعتمدة

في هذا البحث، نعتمد على تقنية الملاحظة بالمشاركة من أجل رصد جملة النفقات التي تسخرها العائلات على أبناءها يوميا. بالإمكان استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا المنهج له. جوانب مهمة ومتعددة منها الوصف والتفسير والتنبؤ ويهدف المنهج الوصفي إلى وصف الأشياء أو الظواهر أو الأحداث وبيان العلاقات التي تربط بينها وتفسيرها ودراستها وتحليلها وأخذ العبرة منها وتوقع تأثيراتها المستقبلية.

I. الرأسمالية والتعليم

هل يمكن الحديث عن مجانية في زمن العولمة والرأسمالية المتوحشة؟

لقد تغلغلت الرأسمالية في كل المؤسسات دون استثناء وأدخلت عليها ثقافة المصلحة فوق كل اعتبار بما في ذلك الأسرة. فالمنظومة التعليمية في البداية كانت ذات أهداف نبيلة تراهن على التربية والتكوين ومحو الأمية ومقاومة مختلف أشكال التخلف مهما كان الأمر. وليس غريبا بأن تضفي صفة التقديس على المؤسسة التربوية واعتبارها العمود الفقري للمجتمع ومقياس السلم الاجتماعي لأن الوظيفة التي تقدمها المدرسة محال أن تؤديها أي مؤسسة أخرى مهما كان حجمها المادي والمعنوي. فالعلم والمعرفة معيار التفوق الحضاري.

يرى "لوي التوسير" في مؤلفه "الدولة والأجهزة الإيديولوجية للدولة" أن التعليم هو جزء من الجهاز الإيديولوجي في المجتمع، مؤكدا دوره في إنتاج قوة العمل. وهو جزء من البناء الفوقي يعكس علاقات الإنتاج السائدة في البناء التحتي ويخدم مصالح الطبقات المسيطرة في المجتمعات الطبقية، فهو خادم لآلة الدولة. (جعنيني، نعيم حبيب،2009، ص 108) كما أنه لا يمكن فهم الجهاز المدرسي من حيث هو "نتاج تاريخي خارج نمط الإنتاج الرأسمالي وخارج المنظومة العلائقية بين الطبقات المتناقضة والمتصارعة فيما بينها". (خواجة، أحمد، 1985، ص31)

ليست المدرسة معزولة عن النظام الاقتصادي والسياسي للدولة، فقد صارت المدرسة نسخة مصغرة من الدولة، (المرزوقي، أبو يعرب 2013، ص6) وتسييسها تسييسا مطلقا. (خواجة، أحمد، 1985، ص31) حتى وإن كان انفتاحها جدّ محدود على المحيط الاجتماعي والسياسي فهي تعمل على تدعيم المنظومة السياسية بطريقة غير مباشرة، ويكون ذلك عبر البرامج التعليمية التي غالبا ما تكون مسقطة سياسيا ومخطط لها سلفا. كما أن مهنة المدّرس تعرف ضمنيا أنها مهنة ليبيرالية. يجب أن نعيش ما ندرس وندّرس ما نعيش، (Pain, Jacques,2005, p164) من خلال هذا المثل تكون البيداغوجيا والتعليم من العناصر الموجهة لحياة جميع المؤسسات التعليمية، (Pain, Jacques,2005, p164) نظرا لارتباطهما بالواقع، فهما يعملان على إعادة إنتاج الواقع. وبما أن النظم الرأسمالية تركز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فإن ذلك يكون عبر الطرق المتنوعة في الالتفاف على أهم أجهزة الدولة والحقول، من أجل تدعيم تلك الثقافة الرأسمالية وتطبيعها في صفوف عامة الشعب، وخاصة في الأوساط المحرومة حتى تخدم المصالح الرأسمالية دون السعي للدفاع عن واقعها البائس. وتمثل السلطة العليا، الشرعية السياسية والعقائدية وإيديولوجية السلطة الحاكمة، وبطريقة مخططة من خلال الأفكار والمعتقدات التي تقع في قلب الثقافة وتطبع الناس بطابع لا يمكن الانفكاك عنه. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص108) ولعل التعليم من أبلغ الحقول الحيوية والتي بدونها لا يمكن لفئة خدمة مصالحها وتكريس تفاوتها وإعادة إنتاج ذاتها.

يبين"لوي التوسير" أيضا أن التعليم في النظام الرأسمالي جزء من ميكانيزمات السيطرة تستخدمه الطبقة الحاكمة لفرض سيطرتها ونفوذها، وللمحافظة على مواقعها تستخدم ما يلي:

-إنتاج القيم التي تدعم علاقات الإنتاج السائدة وتدخل المدرسة كأحد عوامل هذا الإنتاج. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108)

-استخدام الايدولوجيا والقوة في جميع مجالات الضبط لدعم القوى الحاكمة من خلال قوة المدرسة كمؤسسة إيديولوجية وتربوية(جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108)

-إنتاج المعارف والمهارات اللازمة للمهنة والإنتاج والنشاطات المختلفة والأعمال. (جعنيني، نعيم حبيب، 2009، ص 108) في اعتقادنا، أنه من المفارقات أن تتشكل عدالة تعليمية في ظل توجه رأسمالي جشع، فالتوجه وجهة المدارس الخاصة منذ الابتدائي والثانوي وحتى الجامعي، ذو إستراتيجية اجتماعية لدى الفئات الغنية والمحرزة على الرأسمال الاقتصادي والثقافي من أجل إعادة إنتاج ذاتها، وإيمانا من هذه الفئات أن التعليم العمومي ليس بقناة حراك أساسية قادرة على تلبية الطموحات وتحقيق الغايات. ثم إنه لا شيء يخدم النظام الرأسمالي والطبقي القائم أكثر من الاختبارات التي لا يرقى إليها الشك أو العيب والتي تدعي قياس قدرة الشخص في نقطة معينة من الزمن، على القيام بوظائف مهنية معينة، و"إنما ننسى إن هذه القدرة مهما اختبرناها باكرا في حياة الفرد إن هي إلا حصيلة التعليم والتعلم بأوصاف اجتماعية معينة". (إدريس، عبد النور، 2006) وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الظاهرة الجديدة في تونس في انتشار مثل هذا النوع من المدارس الخاصة باختلاف المستويات سوى دلالة على تجذر لتوجّه رأسمالي واستثمار في التعليم من طرف فئات معينة غنية وبرجوازية. وبالتالي فقد تحول مفهوم الإصلاح التربوي من مشروع لتطوير الحياة المدرسية وتنشيطها إلى مجرد شعار إيديولوجي، تعتمده الدولة من أجل تمرير بعض القرارات والبرامج وللحصول على التأييد والقبول وشرعنتها مدرسيا واجتماعيا. "لذلك لم يتم تحقيق أي تحول مؤسسي أو ثقافي حقيقي في المجتمع طالما بقيت مقاييس شرعنة هذا الإصلاح والياته غير واضحة وغير متفق حولها. وطالما بقيت القيم والممارسات السائدة في الوسط المدرسي تخضع إلى الاعتبارات الفردية لقادة الإدارات التربوية العليا". (الشيباني، مصباح، 2010، ص219) فقد أشار "بودون" في كتابه "الحراك الاجتماعي" للاستثمار في التعليم، مؤكدا أن صورة التعليم بدأت تأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار وعائدات، وقد بدأ الناس ينظرون إلى المدرسة من زاوية العرض والطلب والتوظيف والعائدات. (الشهاب، علي جاسم، 2003، ص37)

إذا خضعت المدرسة كليا للمبادئ الرأسمالية فذلك إعلان نهائي لموت المدرسة العمومية، والتعليم من زاوية أخرى مكسب طبيعي لا تتحدد قيمته بالمال لأن قيمته لا تقدر بثمن. وعندما تخضع

المؤسسة التعليمية لمبادئ العرض والطلب تفقد مصداقيتها وتزيغ عن مبادئها التنويرية وتصبح الغاية استثمارية ربحية تعود بالفائدة على الأقلية على حساب الأغلبية. يترتب على ذلك مزيد تكريس التفاوت والاصطفاء الطبقي والإقصاء غير المعلن.

II. حصة التلميذ من الإنفاق السنوي

جدول1 تطور نصيب كل تلميذ من الإنفاق المدرسي

السنة	2001	2011
كلفة التلميذ الإعدادي والثانوي	632 د	1754 د

المصدر: مجلة الحياة الثقافية

لقد تعددت مفاهيم الإنفاق باختلاف من تناولها من العلماء واللغويين والتربويين ورجال الاقتصاد والمحاسبة المالية وصناع القرار وكذلك الآباء والمعلمين ورجال التعليم. ويترادف مفهوم الإنفاق مع تكلفة التعليم وبالتالي فإن المعجم الوسيط يضيف بعداً مهماً في تعريف الكلفة حيث يعرفها بأنها" ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير" وهو بالتالي يضيف بعد الجهد في التعامل مع الكلفة بالإضافة إلى المال. وفي ما يتعلق بمصاريف العودة المدرسية فقد صرّح رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك للإعلام المحلي، أن تكلفة التلميذ الواحد في العودة المدرسية تكون في حدود 800 دينار (حوالي 250 دولار)". "إن الإنفاق على التعليم في الدول النامية يعدّ من أكبر النسب من الناتج القومي الإجمالي". (محسن، مصطفى، 2003، ص46) هذا إسهام الدولة في ما يتعلق بنصيب كل فرد من التعليم، وعندما نؤشر هذا المبلغ يمكن القول وأن المصاريف متعلقة بتوفير التجهيزات والإطارات اللازمة والتنقل وغيرها من مستلزمات الدراسة. فالكتب المدرسية لوحدها تتجاوز لتلميذ التعليم الابتدائي 100 د مما يدل على تدخل القطاع الخاص كمنافس في إنتاج الكتب المدرسية. (دراسة مسحية، 2015، ص22) وما نلاحظه في هذا الجدول، تضاعف نسبة الإنفاق ثلاث مرات في ظرف عقد من الزمن. يعكس مزيد من الرهان على التعليم رغم غلائه، لأن الإنفاق على التعليم يعكس

يقينا اجتماعيا أن التعليم مهما كانت صعوباته ومهما اشتد على الفئات إلا أنه يظل المؤسسة الاجتماعية الأكثر رهانا والأضمن والأكثر فائدة وانعكاسا على الفرد والمجموعة. بالإضافة إلى هذا المبلغ يمكن أن يضاف قسط أخر، وهو الإسهام العائلي.

III. الدروس الخصوصية مثال الإنفاق العائلي

يفوق سعر المادة الواحدة العشرون دينار، ولكن لا نعتقد أنها مادة علمية وأساسية بل تكون مادة أدبية أو ضاربها ضعيف مقارنة بمواد أخرى، ولكن المتعارف عليه وحسب ما بلغ مسامعنا أن سعر المادة الواحدة المنتشر في غالبية الأوساط الحضرية والراقية يبلغ الحد الأدنى خمسون دينار وأكثر أحيانا. كما أن سعر المادة يزداد بحسب مستوى التلميذ وحسب شهادة المدرسون كلما كان مستوى التلميذ أعلى إلا وكانت الأسعار مرتفعة وخاصة مع تلاميذ الباكلوريا. ويكثر الإنفاق على المواد العلمية واللغات أكثر من المواد الأدبية والاجتماعية.

لا يبالي التلميذ بالأسعار أمام المنافسة الشرسة التي يواجهها، وأمام ممارسة الزملاء لهذا النشاط. وهناك أيضا جانب التقليد والتأثير للتلاميذ على بعضهم البعض. مما يكلف الأولياء دفع المئات من الدنانير شهريا مقابل المحافظة على تميز أبناءهم وضمان النجاح المتميز، حتى يتسنى لهم ضمان الشعب المرغوب فيها في التوجيه الجامعي. ثم إن التلميذ لا يكتفي بمادة واحدة في الدروس الخصوصية، بل إنه ينفق على الغالبية من المواد الأساسية ذات الضارب المرتفع. وهناك مواد أخرى والتي ضاربها ضعيفا لا يقع الالتجاء إلى الساعات الإضافية فيها إلا عند الامتحان مثل مادة الفلسفة لتلاميذ الأقسام النهائية في اختصاص العلوم طبعا. وحتى الأسعار في هذه المادة، بحكم دراستها في فترة الامتحان، فقد يدفع التلميذ مقابل حصة واحدة لا تقدر بالساعة، ولكنها تحسب بالدرس أو بالمحور، ويدفع التلميذ مقابل ذلك بحسب ما يتفق مع الأستاذ مبلغ يتجاوز المائة دينار مقابل حوصلة للبرنامج وتوضيحه للتلميذ.

باختصار أضحى الحقل التربوي "سوقا تعليميا (دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، ص 37) يخضع لقانون العرض والطلب... وأصبح التعليم سلعة كغيره من السلع، المرجع نفسه (دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، ص37، 39) والمربي أصبح "معلّما متجولا. (اللقاني أحمد

حسين 2003، ص272) ولعل ذلك من ضمن التحولات الكبرى التي شهدتها المدرسة التونسية العمومية، فالمجاني حقيقة هو الذهاب إلى المدرسة. (المرزوقي، أبو يعرب، 2013، ص 6) وكان ذلك سببا في عدم التزام المنظومة بأهدافها النبيلة المتمثلة في التربية والتعليم والتكوين والمجانية في التعليم وتحقيق التكافؤ في الفرص بين المتعلمين، حتى أصبح "التعليم الخاص" مهيمنا على المشهد التعليمي ويكرّس منطق الاصطفاء الطبقي. نحن نشتكي اليوم من الدروس الخصوصية التي تعارض مفهوم الدراسة العصريّة وتدفع الأساتذة والمعلمين بعنف نحو الفساد وتخرب أخلاقهم سواء مع زملائهم أو مع تلاميذهم، . . . نتساءل هنا، هل نحن أمام مخطط مكيافيللي يهدف لجعل الدروس الخصوصية إجبارية ومسكوت عنها رغم عدم أخلاقيتها، ورغم أنها ترسخ عقلية الرشوة والمحسوبية لدى الشعب.(بوعزي، أحمد، 2012، ص17) أم أن هناك إيمان بحكم تطبعها أنها من عوامل صناعة الذكاء؟

IV. الإنفاق العائلي والاستهلاكي اليومي

يمكن الانطلاق من وجهات نظر "جيل ليبوفتسكي" حول ظاهرة الاستهلاك الجامع حيث بينّ أنّ إنسان ما بعد الحداثة أصبح فارغا من أية قضية، بل يعيش حاملا لهمّ يعيش في سبيله يمنحه معنى لوجوده. ولعلّ مرد ذلك هو مخلفات النظام الرأسمالي وجعله من الإنسان لقمة سائغة وفريسة سهلة للرأسمالية الهائلة التي استغلت حالة الفراغ والهشاشة النفسية عند الإنسان وتطويعه وتدجينه وتحويله إلى ذات استهلاكية عبر استثمار جميع وسائل التسويق الحديثة من إعلام ووسائل اتصال حديثة وغيرها، ونتائج علم النفس وذلك في سبيل إثارة رغباته وتحفيز شهواته وتفجير لا وعيه.

هذا الرأي ينسحب على جيل التلاميذ اليوم في المدارس التونسية، ابتدائي وثانوي، والذي لا ينطلق إلى المدرسة، إلا وهو مزود بالنقود وبالمصاريف اليومية، على الرغم من أنه سيقضي ساعات معدودات ويعود إلى المنزل، بل إن الهمّ الأساسي بالنسبة إليه هو أن تكون محفظته مجهزة بأنواع متنوعة من المتنوجات المعلبة والحلويات، وقد لا يركز التلميذ أثناء الدرس في حالة عدم توفر اللمجة والنقود لاقتناء ما يراه يوميا من لوحات وومضات اشهارية. ورغبة في الأكلات

الخفيفة والقهوة والمشروبات الغازية والعصير والألعاب والمفاجأة وتجهيز الألبومات للمسابقات وقصاصات الشحن للجوال. فلقد أعطت الرأسمالية الحديثة في النصف الثاني من القرن 20 وعدا للإنسان بتحقيق الفردوس الأرضي على حدّ اعتبار "عبد الوهاب المسيري" وذلك من خلال نعيم الاستهلاك المتواصل والمتجدد باستمرار وأصبح الاستهلاك هو العبادة الوحيدة التي شرعتها آلهة الدين الرأسمالي الجديد دونا عن كل الطقوس. الأمر الذي جعل العديد من أرباب العائلات يضطرون للاستدانة ودخول البعض الآخر في دوامة البحث بين أزقة الشوارع بين طاولات الأدوات المدرسية المهربة بأسعار منخفضة مقارنة بالمكتبات. معاليم الترسيم والملابس والاشتراك المدرسي ودروس التدارك والكمامة واللمجة ونسخ الوثائق ... وغيرها من المصاريف الأخرى التي أصبحت ضرورة حتمية، ستنزل هي الأخرى بثقلها وتستنزف ميزانية العائلة وتصبح الجيوب خاوية الوفاض، لا درهم فيها ولا دينار. في المقابل توجد عائلات تونسية عاجزة تماما عن إرضاء أبنائها واقتناء المستلزمات الضرورية للدراسة والوزارة تطالبهم بحق الترسيم وتضع لهم أسعار خيالية (https://journalistesfaxien.tn)

هذا ما يزيد من إثقال كاهل الأسرة خاصة الضعيفة والمتوسطة، بل إن الأسرة تجد نفسها عاجزة عن إقناع الأبناء بظروفها المادية والصعوبات التي تعيشها ومع ذلك تجد نفسها مجبرة على محاولة توفير طلبات الأبناء. وفي ملاحظة بالمشاركة في إحدى المغارات لاحظت أن السواد الأعظم من الأولياء يقتني بضاعته ويعتمد على طريقة الدفع عبر التسهيلات وقد يجد نفسه الولي عاجزا عن تسديد معاليم العطار أو المغازة نظرا لحجم الاستهلاك الذي يتجاوز راتبه الشهري أو دخله اليومي. فقد تصل كلفة التلميذ الواحد في الابتدائي يوميا من المغازة تتجاوز ثلاث دنانير.

ما يهمنا في هذا الجزء أن مقولة المجانية لا تعني شيئا بالنسبة للمواطن الذي ينفق يوميا على الابن الذي ينتقل للمدرسة ولا تنتهي المصاريف، لذا يبدو أن مفهوم المجانية هو نصّ مكتوب وشعار يمكن أن يكون الغرض منه ترغيب الناشئة على طلب العلم والمعرفة، فالأولياء لا تعنيهم النصوص القانونية بقدر ما يعيشه من تجربة الإنفاق اليومية والمضايقات المالية التي تواجههم

خاصة الفئات الضعيفة والمتوسطة، ونعني بها السواد الأعظم من المجتمع. لذا يبدو لنا وإن النصوص القانونية شبه عاطلة عن العمل وغير كافية ما لم تكن هناك دعائم للمؤسسات الاقتصادية ومساندة للفئات المحرومة والضعيفة على اقتناء الأدوات المدرسية المكلفة والمصاريف اليومية ولما لا الحدّ من ظاهرة الدروس الخصوصية وتعوض بحصص دعم وعلاج في المدارس والمعاهد لمزيد تحيق التساوي في الحظوظ المدرسية والحدّ من التفاوت الطبقي.

III. الفشل الدراسي حجة على المدرسة

أكد العضو في نقابة التعليم الابتدائي "منير الحيوني" في تصريح خاص لـ"ميدل إيست أونلاين" أن كل الظروف التي يمر بها التعليم اليوم يؤكد أن مشروع التعليم العمومي المجاني الذي أرساه الزعيم بورقيبة قد وقع تهميشه.

وأضاف أن "كل المؤشرات تدل على ذلك سواء من حيث تردي البنية التحتية أو ارتفاع نسبة التسرب المدرسي أو تنامي ظاهرة الهجرة نحو المدارس الخاصة ."تسهم ظواهر كالفشل المدرسي والرسوب والانقطاع بشكل مباشر في تقليص مردودية النظام التربوي الداخلية والرفع من كلفته بصورة لافتة. (بعطور، علي، 2001، ص47) ويعني الفشل الدراسي بحسب فرانسيس كاريت(Carette, Francisse, 2005,p 11) عدة معاني، فهو يحيل على الفقر في اللغة والنقص في الإبداع عند التلاميذ، وغياب التحكم، وعدم القدرة على التركيز، غياب القيم، عدم استقرار في التركيز، الثقافة الضائعة، اكتساح تدريجي للوسط المدرسي بالإشهار، العنف المهيمن، فقدان الحوافز. (Carette, Francisse,2005, p 11) ويعزى إلى عدة أسباب، منها ما هو راجع بالأساس إلى العائلة من ناحية الحجم والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والمكانة الثقافية التي تحتلها والوسط الجغرافي الذي ينتمي إليه التلميذ، إن كان حضري أو ريفي. ومنها ما هو خارج عن نطاق العائلة ومتعلق بالمدرسة في كل ما يتعلق بالأساليب الدراسية المعتمدة، وفي عدم سعيها تجاوز التفاوت الاجتماعي وتكريس الثقافة الاجتماعية المهيمنة، حرصا منها على إعادة إنتاج ثقافة الفئة المهيمنة. كما أن إدارة المدرسة هي التي تخلق مناخ النجاح أو الفشل الدراسي، (Pain, Jacques,2005, 164) لأن المدرسة لها ازدواجية الربط، فهي من

جهة باب للنجاح وهي من جهة ثانية فضاء للفشل الدراسي. (Pain, p 43 ,Jacques,2005) ثم إن الاعتقاد أن الانتقاء هو الضامن الوحيد لجودة التعليم، وبالتالي الاهتمام أكثر بالتلاميذ المتفوقين على حساب غيرهم من التلاميذ مما يزج بهم في منطق الإخفاق والإقصاء.(Dolta F, 1994, p 67) يعتبر من العوائق التربوية والتي لا تخدم مصلحة التعليم بقدر ما تزيد من الإسهام في خلق أسباب الفشل بدل المعالجة.

يمكن الاستناد إلى فكرة "مارسيل كرايي"Marcel crahy"" في تحديد دور المدرسة في إسهاماتها في الفشل الدراسي، فهي ترسم المواقع للأفراد، وتحدد لكل فرد مكانته الاجتماعية وتعيد إنتاجها. فهو يحّمل المدرسة المسؤولية التامة في تكوين الكفاءات وتقسيم الأفراد وتحديد الطبقات الاجتماعية وإعادة إنتاجها وتخلق بذلك المراتبية الاجتماعية. (Crahy Marcel, 2003, p 120) مثل هذا التحديد الأولي للمدرسة والعمل بمثل هذا المخطط هو دلالة على أن المدرسة تحمل في رسالتها بذور الفشل الدراسي منذ البداية، والتلميذ وبعض العائلات يخيل إليهم النزاهة والحيادية التي تتظاهر بها المؤسسة التعليمية.

قد يكون قرار التلميذ بالانقطاع عن الدراسة أمر اختياري منه، وقد تتجاوب العائلة أحيانا مع هذا الاختيار إن لم يكن القرار صادر عنها. ولكن في الحقيقة ليس هناك قرار من فراغ بل الموقف يحدده الموقع بحسب "بيار بورديو". إن وجود التلميذ في مرتبة دونية مقارنة بزملائه سواء داخل القسم أو من خارجه من ناحية الهندام واللغة والتكوين والاستهلاك، طبيعي أن يخلق إحساس لديه بالحرمان والنقص وتكون النتائج سلبية. بحيث يدخل التلاميذ على مبدأ المساواة ولكن الأقوى هو الذي يصبح أكثر قدرة على تحقيق النجاح والتفوق. فالتلميذ يعرف بماضيه وله سيرة سابقة لحياته المدرسية، وهذا الماضي يشكل مع بدء الحياة المدرسية إرثا يمارس دوره الكبير في سيرته المدرسية ونجاحه المدرسي. (الشهاب، علي جاسم، 2003، ص 137) والعائلة بدورها تجد نفسها عاجزة على تجاوز مثل هذا التفاوت خاصة إذا كان حجمها كبير. فأفضل النتائج الدراسية هي من نصيب أبناء الأسر ذات الحجم الصغير. Durubellat, Mari, 1992, (p 32)

وعلى الرغم من الإمكانيات والمؤهلات الذهنية لدى الابن، إلا أن الفشل الدراسي نظرا لحالة الحرمان والخصاصة حتمية على العائلة والتلميذ. فالفاشلون هم ضحايا الفرق بين الثقافة المطلوبة من قبل المؤسسة التعليمية وتلك الممارسة من قبل عدد كبير من الأسر وخاصة الأكثر فقرا وحرمانا. (غريبة، فيصل محمود، 2006، ص94) كما أن الأزمة لا تقف عند حدّ الانقطاع عن الدروس، ولكنها تزداد سوءا في المصير الذي ينتظر هذا التلميذ والعبء الذي سيكلفه على العائلة، لأن الإشكال أن التلميذ لم يحرم من التعليم فقط، وإنما أيضا من التربية التي تقدمها المدرسة إليه. وطبيعي أن نشاهد حالات انحراف بكل ما يحمله معنى الانحراف، وحتى اندماجه في سوق الشغل لا يكون سهلا نظرا للمستوى التعليمي المحدود. ويتحدث الأستاذ "أحمد خواجة" في بحثه عن اعتداء المنحرفين خارج المدرسة على التلاميذ ويقول فيهم " هؤلاء المنحرفون يستمدون سلوكهم العدواني من حالة التشرد والحقد على نظام مدرسي قاس وهيكلة متصلبة لفظتهم وأطردتهم منها حكمت عليهم بالتشرد. (خواجة، أحمد، 1990، ص122).

ثم إن التوجه نحو العمل بالنسبة للمنقطع سوف يواجه العديد من الصعوبات أولها الضغط المؤسساتي والأعراف والاستعباد. فالعائلات الغنية وذات الرساميل المتنوعة تعيد إنتاج مكانتها بكل ما أتيحت من إمكانيات ووسائل، والعائلات الفقيرة بكل ما حرمت من وسائل وإمكانيات تعيد إنتاج فقرها وتهميشها وخضوعها بناء على مقولة "الهابتوس" الذي يتوسط العلاقات الموضوعية والسلوكيات الفردية، فهو في الوقت نفسه ناتج عن استبطان الشروط الموضوعية وهو الشرط اللازم للممارسات الفردية. (Accardo (A) et Corcuf, 1986, p 55)

هذه الظروف المستعصية على المحيط الأسري، أما إذا نظرنا في الفشل من جهة دور المدرسة يمكن الاستناد إلى رأي "فيليب بارنو" حينما اعتبر أن الفشل المدرسي هو حكم تنتجه المدرسة بالاعتماد على منهج تعليمي معين، يعمق هوة الفوارق بين النتائج. كما أضاف أن الفشل المدرسي هو فشل المدرسة بحد ذاتها الكامن في المفارقة المتمثلة في سعي المدرسة إلى إنجاح الجميع، وفشلها في إيجاد التدخل البيداغوجي السامح بذلك. فالفشل المدرسي مرادف

للوضعية التي لا يتحقق فيها هدف تربوي (De lansherre(v), 1992)، وتكمن إشكالية المدرسة وإسهاماتها في فشل البعض في عدم السعي لتجاوز هذا التفاوت الاجتماعي الحاصل نظرا لاهتمامها بالتلاميذ المهيئين، والذين لديهم مؤهلات واستعدادات تعليمية وأصول اجتماعية، فلا غرابة في تسجيل حالات انقطاع عن التعليم بلغت في 2015 في المرحلتين الإعدادية والثانوية 9.2% ونسب رسوب بلغت في نفس السنة 14.7% التربية في أرقام ،2015، ص21) (http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2015_2016/Livret_StatAR.pdf.) وذلك لظروف متنوعة. فمبدأ تكافؤ الفرص لا يقتصر على توفير المدارس واستقبالها للجميع ولكن يتمثل كذلك في السعي لتحقيق ظروف النجاح للجميع. فالمدرسة تضع في حسبانها أن التلاميذ يأتون وكل واحد له تصور معين عليها. وبالتالي فهي تستجيب لتصورات الأغنياء والأقوياء وليس لتصورات الفقراء فهي تحدد عوائق لهؤلاء المحرومين منذ البداية)Touraine, Alain 2006,p 216).

وأشار التقرير إلى أن هجرة المتعلمين إلى القطاع الخاص، جعلت التعليم في تونس "مهددا بالانقسام إلى نظامين: نظام عمومي متواضع الخدمات لفائدة حشود من المتعلمين الفقراء ونظام خاص رفيع الخدمات لفائدة أقلية محظوظة (https://middle-east-online.com/%D9%87%D9%84)

IV. الأفاق الاقتصادية

يمكن أن تكون مخرجات التعليم شكل من أشكال الاستثمار التربوي، فما هو مطلوب من المؤسسة التربوية ليس حشو العقول بجملة من المعلومات بقدر ما هو تدريبها على حسن التفكير والإبداع. والتعليم الجيّد والنوعي هو القادر على تحقيق النمو للفرد والمجموعة. ويمكن تجنب إشكال من نوع الهدر المادي بقدر ما هناك استثمار تعليمي. كما أن انعكاسات التعليم الجيّد على بقية الحقول مهما كان نوعها، ستكون على حجم نوعية المخرجات التعليمية. بقدر ما تكون المدرسة منتجة للطاقات المتميزة والكفؤة بقدر ما يكون الانعكاس على المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت محطات استشفائية أو مراكز دراسات أو مصانع أو حتى إدارة، انعكاس ناجع. فالتعليم النوعي هو الذي يوفر احتياجات السوق من يد عاملة ومهارات ذات خبرة تؤثر في زيادة

الثروة الاجتماعية. كما أن التقدم العلمي والمعرفي الحاصل للمجتمع مصدره مدارس حارصة على حسن تعليم أفرادها وتوجيهها. فقد أكّد العالم الاقتصادي "مارشال" بأن الاستثمار في الرأسمال البشري قيمة استثمارية حجمها أكثر مما هو متوقع. كما بين في تحليله الاقتصادي للتعليم دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع والتي يعتبرها ثروة مادية تكون هدرا إن لم يقع استغلالها، ويدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير منح للموهوبين من العائلات البسيطة لمواصلة التعليم النظري والتقني. (دهان، محمد، 2010، ص17) لذا نعتقد أن المجانية في التعليم هي شكل من أشكال الاستثمار لان هناك تشجيع لأكثر عدد ممكن من الطاقات والمهارات للإقبال على التعليم الجيد، وكل ما تكون هناك عوامل محفزة على التعليم كلما انعكس ذلك إيجابا على المؤسسات الاجتماعية وعلى السلم الاجتماعية بشكل عام. ويمكن القول بان المجانية الشكلية في التعليم من ضمن الأسباب المباشرة في تدني المستوى وتراجع المردود الدراسي عند التلاميذ.

V. الأفاق الاقتصادية

يمكن أن تكون مخرجات التعليم شكل من أشكال الاستثمار التربوي، فما هو مطلوب من المؤسسة التربوية ليس حشو العقول بجملة من المعلومات بقدر ما هو تدريبها على حسن التفكير والإبداع. والتعليم الجيّد والنوعي هو القادر على تحقيق النمو للفرد والمجموعة. ويمكن تجنب إشكال من نوع الهدر المادي بقدر ما هناك استثمار تعليمي. كما أن انعكاسات التعليم الجيّد على بقية الحقول مهما كان نوعها، ستكون على حجم نوعية المخرجات التعليمية. بقدر ما تكون المدرسة منتجة للطاقات المتميزة والكفؤة بقدر ما يكون الانعكاس على المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت محطات استشفائية أو مراكز دراسات أو مصانع أو حتى إدارة، انعكاس ناجع. فالتعليم النوعي هو الذي يوفر احتياجات السوق من يد عاملة ومهارات ذات خبرة تؤثر في زيادة الثروة الاجتماعية. كما أن التقدم العلمي والمعرفي الحاصل للمجتمع مصدره مدارس حارصة على حسن تعليم أفرادها وتوجيهها. فقد أكّد العالم الاقتصادي "مارشال" بأن الاستثمار في الرأسمال البشري قيمة استثمارية حجمها أكثر مما هو متوقع. كما بين في تحليله الاقتصادي

للتعليم دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع والتي يعتبرها ثروة مادية تكون هدرا إن لم يقع استغلالها، ويدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير منح للموهوبين من العائلات البسيطة لمواصلة التعليم النظري والتقني. (دهان، محمد، 2010، ص17) لذا نعتقد أن المجانية في التعليم هي شكل من أشكال الاستثمار لان هناك تشجيع لأكثر عدد ممكن من الطاقات والمهارات للإقبال على التعليم الجيد، وكل ما تكون هناك عوامل محفزة على التعليم كلما انعكس ذلك إيجابا على المؤسسات الاجتماعية وعلى السلم الاجتماعية بشكل عام. ويمكن القول بان المجانية الشكلية في التعليم من ضمن الأسباب المباشرة في تدني المستوى وتراجع المردود الدراسي عند التلاميذ.

تراجع المردود.

"يكاد يحصل إجماع على أن المدرسة التونسية اليوم وخاصة المدرسة العمومية تعيش وضعا متدهورا على جميع المستويات: البنية الأساسية والحوكمة والحياة المدرسية ونظام التقييم وظاهرة الانقطاع والرسوب وجودة التعلم وانحدار المكتسبات الذي ينال من الكفايات الأساسية للمدرسة والتي هي القراءة والكتابة والحساب". (المدونة البيداغوجية: http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html) فعلى الرغم من تحسن ظروف التمدرس مقارنة بالفترات السابقة، إلا أن المدارس تستمر وهي تخرج لنا أفرادا تسود بينهم حالة من الخمول الفكري والكف عن القراءة والاطلاع وانخفاضا في الوعي السياسي واللامبالاة"، (مهداد، الزبير 2010، ص128) وعدم المشاركة في أي أنشطة، وعدم القدرة على الاختيار الواعي الناقد، وفقدان الإحساس بالكينونة، والاستسلام الكامل للمتغيرات دون استيعابها. بالإضافة إلى حالات اللانتماء، كذلك تراجع المردود من الناحية التكوينية والتربوية رغم التحسن الملحوظ في ظروف التمدرس. "فهناك انحدار في المستوى المعرفي للتلاميذ في العلوم وفي حل المسائل وخاصة في اللغات (تدني النتائج في جل التقييمات الدولية في آخر تقييم "بيزا" (سنة 2015) الذي يعتني بقياس مكتسبات التلاميذ في نهاية التعليم الأساسي ويهتم بالحساب والقراءة والعلوم وحل المسائل– من مجموع 70 دولة تتصدر تونس كوكبة الخمس دول في المراتب

الأخيرة مع الكوسوفو والدومينيك والجزائر متأخرة عن قطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة (بينما تتصدر المراتب الأولى سنغفورة واليابان واستونيا وفنلندا والصين". (المدونة البيداغوجية: (http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html

ولكن ما يدعو للاستغراب والحيرة عدة استفهامات، من المسؤول عن كل هذا التراجع في سلوكيات التلاميذ ومستوياتهم؟ هل أن فقدان المدرسة لدورها كقناة حراك لصالح قنوات أخرى؟ هل بمقدور هذه القنوات الجديدة معالجة إشكالية التربية والتكوين؟ من له القدرة على التربية والتكوين بخلاف المدرسة والمربي؟ هل أن الإشكال أو الغاية من المؤسسة التعليمية سوى تحقيق الحراك الاجتماعي؟ أليس من مشمولات المدرسة والمعاهد تحقيق السلم الاجتماعي والمجتمع الأرقى، والتأسيس للقيم الاجتماعية التي هي مقياس وشرط كل تقدم اجتماعي واقتصادي؟ هل يمكن الحديث والتأسيس لمجتمع بلا مدرسة؟

نعتقد أن المنظومة التعليمية في أمس الحاجة إلى المراجعة، ومزيد التأهيل والتخطيط خاصة في ظلّ التحولات العالمية الراهنة وضغوطات العولمة. وفي اعتقادنا أنه لا نتائج للمعرفة والعلم طالما لم تستعيد المدرسة التونسية لأدوارها التربوية والتعليمية وجعل من الاستثمار التربوي من ضمن الاستثمارات الأولى والرهان على الجودة التربوية من أهم الرهانات والعمل قدر المستطاع على مزيد رصد ميزانية للتربية والتعليم عبر الدّعم من المؤسسات الاقتصادية للحدّ من التكاليف الباهظة سواء في الأدوات أو في معاليم الترسيم أو التنقل والتأسيس لايتيقا بديلة عن التعليم المعولم والخاص والدروس الخصوصية، وكل شكل من أشكال سلعنة التعليم، لتكون المعرفة والعلم والتربية دون مقابل ولا تقدّر بآي ثمن وللجميع دون تمييز وتجاوز مقولة الرساميل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتحديدها لمستقبل التلميذ.

نتائج الدراسة

-نستخلص مما سبق الكشف عنه أن المجانية مفهوم شكلي بالمدرسة التونسية وقد ينسحب الأمر على العديد من دول العالم في زمن العولمة التي أتت على الاستثمار في كل الحقول بما فيهم الحقل التربوي.

-هناك نفقات ومكلّفة للأسرة التونسية منذ الدخول للمدرسة أول السنة إلى أخر يوم دراسي.

-التحول في الحقل التربوي نحو الخوصصة تدريجيا وليس هناك المجانية في التعليم، ونرصد ذلك من خلال انتشار كبير للدروس الخصوصية منذ الابتدائي إلى التعليم العالي في كل المواد حتى في الرياضة.

-تتغير صورة المدرسة لدى روادها من مؤسسية اجتماعية نزيهة حاضنة إلى مؤسسة يكثر فيها العنف ويتطاول فيها على المربي ويتم العبث بأثاثها وكل عبارات السخط والتمرد عليها لأنها لم تعد تحترم الإنصاف وتحقق الحراك الاجتماعي.

-إن الرهان على التعليم الخاص أكثر من التعليم العمومي الجماهيري يخيّل للدولة انه توجه وخياري استثماري في حين ظل الإنفاق على المدرسة العمومية المشط، وبالتالي مالغاية من مصاريف طائلة على التعليم الجماهيري دون الرهان عليه.

-يمكن للمجانية في التعليم أن تحقق مكاسب عدّة للمجتمع، فالتشجيع على التعليم يرتقي بالمجتمع ويحقق أكثر ما يمكن من نسب الوعي الاجتماعي، والحدّ أقصى ما يمكن من الأمية، ويترتب عن ذلك تحقيق مزيد من السلم الاجتماعية والاستقرار فمجتمع به أكثر ما يمكن من نسب المتعلمين بأعلى مستوى أفضل من مجتمع به نسب كبيرة من الفاشلين دراسيا خاصة في ظل التحول السريع والرقمنة.

الخاتمة

تآكلت الطبقة الاجتماعية الوسطى، أمام تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقد من الزمن، لنجد إما عائلات ميسورة جدا أو عائلات فقيرة جدا . وتوجهت معظم العائلات الميسورة بأبنائها نحو المدارس الخاصة التي تنامى عددها في

السنوات الأخيرة بينما هجر عدد من أبناء العائلات الفقيرة مقاعد الدراسة بتواطئ من الأولياء أنفسهم الذين لم يعودوا قادرين على تحمل نفقات التعليم. (https://www.alaraby.co.uk/society) فيبدو أن الرؤيا قد اتضحت وفكرة مجانية التعليم تبقى مقولة أو مبدأ جدّ نسبي. كما أن أهمية المجانية التعليمية هي مبدأ من شانه أن يحقق التكافؤ في الفرص التعليمية ويكون فعلا التعليم للجميع وعندما تتسع دائرة المجانية يمكن إسعاف الحد الأقصى من التلاميذ الفقراء المهددين بالرسوب أو الطرد. فالأولياء في ظل مدرسة عمومية مجانية مع الحدّ من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعمليات الابتزاز التي يقوم بها بعض المربين من مختلف المستويات لجلب التلاميذ لطاولة الدروس الخصوصية طوعا أو كرها، يمكن لهم مزيد الرهان على المدرسة ومزيد الإيمان بقدسية الفضاء التربوي وأهميته في السلم الاجتماعية. كما أن الاستثمار في التربية والتعليم من أهم وأكثر القطاعات مردودية وقيمة اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا وقيميا فالأجدر من أن يكون المجال مفتوح للأكثرية بصرف النظر عن أصولها الاجتماعية والرساميل التي يملكونها وليس للأقلية المرفهة ماديا.

قائمة المراجع

1.الشيباني، مصباح، (2010–2011)، المؤسسة التربوية التونسية: طرق تنظيمها واليات تسييرها ومشاكلها الراهنة. محاولة في فهم سوسيولوجيا المؤسسة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس

2.اللقاني، أحمد، (2003)، الجمل حسين، علي أحمد، معجم المصطلحات التربوية، المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب. مصر.

3.المدرسة في عيون الأولياء، (2015)، دراسة مسحية لمواقف الأسر من واقع المنظومة التربوية، المرصد الوطني للشباب، تونس.

4.المرزوقي، أبو يعرب، (2013)، *المدرسة العربية: المهام والعوائق*، مجلة الحياة الثقافية، العدد، (238). تونس

5.بعطور، علي، (2001)، سياسة الأولوية التربوية على طريق اللامركزية، النشرة التربوية، المدارس ذات الأولوية التربوية. دورية تصدرها وزارة التربية، عدد، 3ديسمبر،

6.بوعزي، أحمد، (2012)، المدرسة التونسية، بين تساوي الفرص والحيف الاجتماعي، مجلة الحياة الثقافية، ديسمبر، العدد، (236). تونس.

7.جاسم، على الشهاب، وطفة، علي أسعد، (2003)، علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت.

8.جعنيني، نعيم حبيب، (2009)، علم اجتماع التربية المعاصرة بين النظرية والتطبيق طبعة، أولى، دار وائل للنشر والتوزيع.

9.خواجة، أحمد، (1985–1986)، *الثقافة المدرسية والعنف، بحث ميداني حول ظاهرة العنف المدرسي بالمعاهد التونسية*، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

10.خواجة، أحمد، (1990)، "الثقافة المدرسية والعنف"، شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

11.دهان، محمد، (2009–2010)، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتورم قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

12.دوسيليس، جيرار، ونيكوهورت، (2023) السبورة السوداء رؤية نقدية لمشروع خوصصة التعليم تعريب محمد عمامي التقدم.

13.فيصل، محمود غريبة، (2006)، كيف يواجه الشباب العربي مستجدات العصر، مجلة، شؤون عربية، العدد، (128)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مصر.

14.محسن، مصطفى، (2003)، التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المجلد 26 العدد (294)، أغسطس، مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان

15.مهداد، الزبير، (2010)، أزمة تعليم أم أزمة مجتمع، مجلة شؤون عربية، العدد، (143)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مصر.

16.Accardo (A) et Corcuf(A), (1986), La sociologie de Bourdieu, le mascaret, Paris.

17.Carette, Francisse, (2005)، échec scolaire et perte de repères, L'Harmattan, Paris.

18.Crahy Marcel,(2003), Peut-on lutter contre l'échec scolaire ? Réédition, De Boeck.

19.De lansherre(v) ,(1992),dictionnaire de l'évaluation et de la pédagogie, presse universitaire de France, Paris.

20.Dolta (F), (1994), « L'échec scolaire, Essai sur l'éducation » Revue Tunisienne des sciences de l'education, n,(22).

21.Mari Duru bellat, (1992)، Sociologie de l'école, Paris, Armond colin.

22.Pain, Jacques, (2005)، L'école et ses violences ,Economica.

23.Touraine, Alain, (2005)، Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard, Paris.

24.إدريس، عبد النور، نظرية الاستراتيجيات الفردية بين الميكانيزمات العامة والخاصة سوسيولوجيا التربية والثقافة. المقال، مأخوذ من الانترنت، بتاريخ 09-04-2006، من الموقع الأتي:http://www. doroob. com/archives/?p=7149

25.* http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.html
ورد بالمدونة البيداغوجية : من أجل خطة وطنية لإنقاذ المدرسة التونسية

26.* http://akroutbouhouch.blogspot.com/2016/06/2016_20.htm
ورد بالمدونة البيداغوجية من أجل خطة وطنية لإنقاذ المدرسة التونسية.

27. - * https://middle-east-online.com/%D9%87%D9%84- موقع ميدل أست* -https://journalistesfaxien.tn

28.التربية في أرقام، إحصاء 15-10-2015/2105.
http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2015_2016/Livret_StatAR.pdf